

أنواع الفساد: أنواع عديدة وهي:

1: حسب الحجم:

أ - الفساد الكبير (العمودي): هو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين لتحقيق صالح مادية أو اجتماعية كبيرة و يعد من أخطر أنواع الفساد نظراً لتكليفه الدولة بمبالغ مالية ضخمة و الفساد الدرجات الوظيفية من الموظفين ويظهر في شكل الإسراف في استخدام المال العام كتبديد الأموال العامة في الإنفاق على البناء والأثاث ... الخ كما يتبلور أيضاً في قيام الموظف بتسيير سلطة وظيفته للاستفادة من الأعمال الموكلة إليه في فرض السلطة على الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية على العمال والموظفيين في الأمور الشخصية وفي غير الأعمال المخصصة لهم ، وكذا اختلاس المال العام للحساب الشخصي.

ب- الفساد الصغير (الأفقي):

ويمارس هذا النوع من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين و يظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة الاقتصادية المادية ، حيث يقوم الموظفون بأخذ الرشوة من أي خدمة يقدمونها للمواطنين و تكون أسعارها متساوية على الجميع تقريباً كالرشوة التي يشارك فيها المسؤولون في دائرة الهجرة و رجال الشرطة و الجمارك التي غالباً ما تكون لتعجيل بإنتهاء إجراءات إدارية روتينية فضلاً عن موظفي الإدارات الحكومية كالضرائب و البلديات ، كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك باختلاس أموال الدولة مباشرأ أو بتعيين الأقارب عن طريق الوساطة و المحسوبية.

2- حسب القطاع: وينقسم إلى نوعين:

أ- فساد القطاع العام: وجد قطاع الدولة بغية أداء وظائفه بفعالية و تحقيق التنمية الشاملة والمصلحة العامة ، إلا أن انتشار الفساد في مؤسساته و حتى و منهم في السلطة أنفسهم وفي مختلف مواقعهم الإدارية أعطى للقطاع العام أخطاراً مظهراً و مجالاً واسعاً لممارسة الفساد بمختلف أنواعه من انحرافات إدارية ، سرقات مالية و تحقيق صالح ذاتية على حساب الدولة.

ب - فساد القطاع الخاص : أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة ، تليها الشركات الفرنسية تم الصينية تم الألمانية كما أشار التقرير أيضا أن عدد كبير من الموظفين (كبار الضباط والجيش ورجال الشرطة وكبار المسؤولين السياسيين) يتلقون مبالغ منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات.

3- حسب الإقليم (الانتشار):

أ - فساد دولي : وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسع عالميا يعبر حدود الدول و حتى القارات ضمن ما يطلق عليه بالعولمة بفتح الحدود و المعابر بين البلدان تحت لواء نظام الاقتصاد الحر وقد يأخذ أشكالا مختلفة تكون على شكل رشاوى أو مدفوعات غير مشروعة في إطار تدفقات الاستثمار بين الدول.. الخ.

ب - فساد محلي: وهو ينشر داخل البلد الواحد ولا ينبع من كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى وهذا النوع من أكثر الفساد انتشارا في المجتمعات وأخذ صورة استغلال الوظيفة العامة. كالرشوة والمحسوبيه ... الخ .

4/ حسب المجال:

أ - الفساد الإداري: وهو الذي يمس أنشطة الإدارة وينتج جراء انحراف سلوك الموظف في الإدارة ويعني به " استخدام المنصب العام أو الوظيفة العامة بطريقة غير رشيدة وفاسدة في العقود الحكومية والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات.

ب - الفساد المالي: وتمثل في مجمل الانحرافات السلبية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي يرتكبها الموظف أثناء إنجاز المعاملات المالية سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أم بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المنظمات العامة وكذا مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.

ت - الفساد السياسي: وهو المتعلق بمخالفة القواعد والأحكام التي تنظم نسق الدولة ويتمثل في الحكم الفاسد المخالف للديمقراطية والشفافية، وسيطرة فئة فاسدة على نظام الحكم .

ث - الفساد الاقتصادي: ويرتبط هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال والتي تستهدف تحقيق المصلحة الاقتصادية الخاصة على حساب المصلحة العامة وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للعمل الاقتصادي.